اللامركزية

كثر الحديث وامتد أمده عن اللامركزية وأهميتها كإحدى الحلقات الرئيسية فى سلسلة صناعة المستقبل وبناء الدولة الحديثة، كما تعددت مناحى مفهوم اللامركزية باختلاف الناظر إليها.

ويعن لى فى هذا المقام أن أطرح موضوع اللامركزية فى الإدارة والاقتصاد كأحد الروافد المهمة ذات الأولوية المتقدمة واللازمة لتحول الدولة إلى دولة ناهضة حديثة تلحق بالدول المطبقة لهذا النظام والذى وفر لها قوة داعمة لانطلاق اقتصادياتها نحو حلقات النمو الصاعدة والمتتابعة.

والأمر ليس بخاف من أن التحول إلى النظام اللامركزى فى الإدارة والاقتصاد ليس بالأمر الهين أو البسيط، فالأمر يحتاج فى البداية للجرأة فى توفير الأعباء المادية اللازمة لبدء التغيير المتتابع الحلقات، باعتبار أن تلك الأعباء المادية ستؤدى على المدى المتوسط إلى توليد لفوائض مالية كبيرة تعود على الخزانة العامة المركزية وكذا الخزانة العامة للمحافظات المختلفة بإمكانيات الاستثمار الذاتى، والتى من شأنها أن تحولها تدريجيا إلى وحدات اقتصادية مستقلة ومتكاملة تتميز كل محافظة فيها بما حباها الله من إمكانيات طبيعية وثروات مختلفة توفر لها الاستثمارات التى تحتاجها لتعيد استثمار النجاح فى تحقيق المزيد من النجاح.

ومن مقومات النظام اللامركزى فى الإدارة

د نادر رياض*

www.naderriad.com

من مقومات النظام اللامركزى فى الإدارة أن كل محافظة تسدد للخزانة المركزية قيمة الخدمات المؤداة لها قومياً وتتحمل فاتورة تكلفة الخدمات التى تؤدى لأبنائها داخل المحافظة

أن كل محافظة تسدد للخزانة المركزية قيمة الخدمات المؤداة لها قومياً وتتحمل فاتورة تكلفة الخدمات التى تؤدى لأبنائها داخل المحافظة، مثل خدمات السكة الحديد، البريد، قوات الأمن المعارة لكل محافظة والتعليم والصحة إلى أن تستطيع المحافظات الاستقلال بجانب من تلك الخدمات وتوفيرها ذاتياً داخل المحافظة وعلى نفقتها بالكامل.

كما أن النظام اللامركزى يتيح للمحافظات اقتضاء ميزانياتها التى ترتبط بخطط قومية من الخزانة العامة بينما تقوم بتحصيل الضرائب بمعرفتها ذاتياً داخل المحافظات وتوريد جانب من تلك الضرائب للخزانة العامة والتى أهمها ضريبة المبيعات فهى من حق الخزانة العامة دون منازع ويمكن للمحافظات اقتضاء تكلفة تحصيل تلك الضريبة إذا تمت عن طريق موظفين تابعين لها وعلى نفقتها، كما أنه من حق المحافظات الاقتراض من الخزانة العامة أو البنك المركزى لإقامة مشروعات متوسطة أو طويلة المدى لها أهميتها مثل المطارات أو إنشاء كبارى أو مد لخطوط سكك حديد داخل المحافظة على أن تسدد قيمة هذه القروض بنظام تحدده الحكومة المركزية.

ومن الأهداف التى توفرها اللامركزية إطلاق المزايا النسبية لكل محافظة لتتميز بها عن باقى المحافظات فى سباق يحفز من قدرتها التنافسية.

هذا إيضاح موجز لمفهوم اللامركزية المطبق فى الدول التى تتمتع بنظام فيدرالى رأينا طرحه بصورة مبسطة دون أن نغفل أن الأمر يتطلب إنشاء ما يمكن أن نطلق عليه مسمى «البنية الأساسية» للامركزية سواء من الناحية البشرية أو المادية أو الإدارية، بالإضافة إلى إقامة نظام رقابى فعال يعتمد فى وضوح على الشفافية والرقابة الكاملة ضريبيا.

بقى أن نشير إلى أنه بتطبيق اللامركزية بمفهومها الإدارى والاقتصادى سيتم الدفع بالمحافظات والمحليات التابعة لها على طريق التنمية والفكر الاستثمارى بحيث تعمل المجالس المحلية فى إطار تنمية مجتمعاتها بفكر تنموى نابع منها عملاً بالمقولة أن «أهل مكة أدرى بشعابها»، وذلك بما يحقق استثمارا ذا عائد متنام لم يكن محققاً من قبل ألا وهو التوزيع العادل للثروة والتوزيع العادل لفرص العمل وإقامة مجتمع الكفاية والعدل فى إطار من تكافؤ الفرص الذى ننشده جميعاً.

* رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

جريدة المصرى اليوم (صفحة 13) 2014/7/5 المصرى اليوم